

من لم يكن طعامه من فأسه

فلن يكون قراره من رأسه



برهان إسماعيل

في مقالة بعنوان (هموم أمّة أم هموم أمّة) للأستاذ الدكتور صلاح سلطان، وردت عبارة منسوبة إلى الشيخ الشعراوي بعنوان (من لم يكن طعامه من فأسه فلن يكون قراره من رأسه)، فأعجبتني دقة وقوة العبارة، إضافة إلى أهمية الموضوع في عصرنا الحاضر، فهذه العبارة تشير إلى موضوع مهم مرتبط بالأمن القومي لكل دولة، وهو الأمن الغذائي والأمن السياسي، والتي تقوم على أساس الاستقلال الاقتصادي والسياسي، فالدولة التي لا تستطيع أن توفر مستلزمات الحياة الأساسية لشعبها لا تستطيع أن تكون صاحبة القرار السياسي، مما يؤدي بالتالي إلى تدخل الدول الأخرى في شؤونها الداخلية، كما هو الحال في العراق على سبيل المثال لا الحصر.

فالدول المستهلكة هي الدول التي تأكل أكثر مما تنتج، فتستورد أغلب احتياجاتها الضرورية والكمالية من الخارج، وبذلك تكون سوقاً لصرف المنتوجات الأجنبية، وبالتالي يشكل ذلك عبئاً مالياً ثقيلاً على اقتصادها، وفي حالة حدوث أزمة ما فإن ذلك يشكل تهديداً على أمنها الغذائي والسياسي.

وتظهر أهمية هذا الموضوع من خلال عدة محاور هي:

1. العلاقة القوية والمبادلة بين الاقتصاد والسياسة حيث يؤثر أحدهما على الآخر ويتأثر به سلباً وإيجاباً.
2. الاقتصاد القوي وليد سياسة قوية، وكل سياسة قوية لا بُد أن يكون خلفها اقتصاداً قوياً.
3. ضرورة أهمية الاكتفاء الذاتي، فالاستقلال الاقتصادي جزء من الاستقلال السياسي.
4. التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية كلاهما نتيجة للأخرى.

فالتقسيمات السياسية الحالية للدول كالعالم الأول (الدول الرأسمالية)، والعالم الثاني (الدول الاشتراكية)، والعالم الثالث (الدول النامية) أو الدول الصناعية والدول الزراعية، هي تقسيمات على أسس اقتصادية لأن الاقتصاد بمثابة العمود الفقري لكل دولة، وعظمة كل دولة باقتصادها وسياساتها.

فأغلب الدول التي تسمى بدول العالم الثالث لا تمتلك القرار والموقف السياسي الواضح والمستقبل تجاه القضايا الأساسية، كما هو حال الدول العربية والإسلامية تجاه قضية فلسطين.

ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي والسياسي لأي دولة لا بُد من القيام بعملية الاستثمار للموارد الطبيعية والبشرية من أجل إنتاج السلع والمواد الرئيسة داخل الدولة، لتقليل الاعتماد على السلع الأجنبية من ناحية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية ثانية، وإمكانية تصدير الفائض من ناحية ثالثة. وبجانب تحقيق الاستقلال الاقتصادي لا بُد من تحقيق الاستقلال السياسي لأن الاقتصاد والسياسة هما وجهان لعملة واحدة.

في ذكرى ثورة الرابع عشر من تموز

إعداد: إياد أحمد حمد أمين



عبد السلام عارف



عبد الكريم قاسم



نوري السعيد



الملك فيصل الثاني

السعيد، ومحطة دار الاذاعة العراقية في منطقة الصالحية المتاخمة للجسر، وهي أهم النقاط التي تمت السيطرة عليها، حيث قام عارف بإذاعة البيان الأول للحركة من خلالها، وعمل على توجيه القطعات والجمهير عبر الاذاعة. كما حاصرت القطعات العسكرية قصر الرحاب مقر إقامة الملك وولي العهد عبد الإله.

كان في الواجهة السياسية والاعلامية للنظام الملكي عند قيام الحركة كل من الملك الشاب فيصل الثاني، وخاله الأمير عبد الإله الوصي السابق على العرش، ورئيس الوزراء نوري السعيد. وبعد الاستيلاء على قصر الرحاب، ومع أن الروايات تقول أن الأوامر كانت تقضي بالحفاظ على حياة الملك وأسرته، إلا أن تهور بعض الضباط من الرتب الصغيرة أدى إلى مقتل الملك الشاب الذي كان معروفاً بوطنيته وحبه للعراق، وكان يحاول الخروج من سيطرة خاله الأمير عبد الإله.

وهكذا أسدل الستار على حقبة الحكم الملكي في العراق، وبدأ عهد جديد شهد بعد أشهر قليلة صراعاً بين الضباط الأحرار، وانتهى شيئاً فشيئاً إلى تفرد عبد الكريم قاسم بالسلطة بعد أن أطاح بزملائه، وعلى رأسهم عبد السلام عارف، كما أفسح قاسم المجال للشيوعيين بارتكاب أعمال عنف ومجازر مؤسفة كتقتل وتعذيب معارضيهم وسحل الكثيرين بالشوارع. وانتهت حياة زعيم الثورة عبد الكريم قاسم بالاعدام في محاكمة صورية بعد حركة الثامن من شباط التي قام بها عبد السلام عارف بالتعاون مع البعثيين سنة 1963.

وبعد سنة 1952، أعطى نجاح حركة يوليو/ تموز في مصر دفعة كبيرة لتنظيم الضباط الوطنيين، وتحول أسلوب عمل التنظيم إلى أسلوب الاجتماعات المنظمة، وعدم الاقتصار على اللقاءات الفردية، وتوالى بعد ذلك تشكيل عدد من الخلايا والتنظيمات في معسكرات وثكنات مختلفة. وقام الجيش منذ عام 1949 بعدة محاولات لقلب النظام الملكي ولكنها فشلت. وبرز بعد ذلك الزعيم عبد الكريم قاسم الذي تولى رئاسة تنظيم الضباط الوطنيين عام 1957.

وبدأ العد التنازلي للقيام بالثورة في مطلع تموز من عام 1958، وذلك عند صدور الأوامر بتحريك قطعات من الجيش العراقي إلى الأردن للوقوف ضد التهديدات الإسرائيلية بعد قيام الاتحاد الهاشمي بين المملكتين العراقية والأردنية.

وقد كان ذلك أثره في دفع كل من الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف للتحرك واستغلال هذه الفرصة للاطاحة بالنظام الملكي.

كان عبد السلام عارف آمراً للواء العشرين من الفرقة الثالثة، والذي أوكلت إليه مهمة التحرك نحو الأردن، فتولى عارف وضع خطة الثورة، وتحديد ساعة الصفر للسيطرة على بغداد، حيث كان اللواء يمر عبرها في طريقه نحو الأردن.

وفي ليلة الثالث عشر من تموز تحرك اللواء على طريق جلولاء بغداد، وعند بزوغ الفجر كانت القطعات العسكرية التابعة للواء قد سيطرت على المواقع الاستراتيجية التي كانت قد حددت لها، ومنها وزارة الدفاع وقصر رئيس الوزراء نوري

"بعد الإتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة، أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته وفي سبيل المنافع الشخصية" ..

بهذه الكلمات استهلّت ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 بيانها الأول الذي أعلن عن إسقاط الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية.

لا شك أن ثورة الرابع عشر من تموز لم تكن وليدة الصدفة، بل تضافرت عوامل وظروف موضوعية عديدة أسهمت في إذكاء شرارتها، حيث بدأت موجة المشاعر الوطنية تتأجج في صفوف الشباب، وخصوصاً الطلبة، منذ أواسط الثلاثينيات من القرن الماضي، بسبب التخلف الذي كان يعانيه المجتمع، وتبعية البلاد للسيطرة الأجنبية.

وقد اختلف المؤرخون في تقييم نظام الحكم الملكي ما بين قائل إن الملكية كانت كلها مفاسد، وقائل إن العراق كان أفضل حالاً في العهد الملكي، ولكن الشيء الأكيد هو أن الحكم الملكي كان يحمل بين جنابته النقيضين.. النزعة الوطنية من جهة، وموالاته النفوذ البريطاني من جهة ثانية.

وقد بدأت محاولات قلب النظام الملكي منذ فترة مبكرة من قبل الجيش العراقي، حيث قام نخبة من الضباط بتشكيل "تنظيم الضباط الوطنيين" الذي سمي لاحقاً بتنظيم الضباط الأحرار، أسوة بتنظيم الضباط الأحرار في مصر، وذلك في نهاية عام 1949 برئاسة الرائد رفعت الحاج سري، والتي كانت تعد أول نواة لتنظيم عسكري داخل الجيش.

لا شك أن ثورة الرابع عشر من تموز لم تكن وليدة الصدفة، بل تضافرت عوامل وظروف موضوعية عديدة أسهمت في إذكاء شرارتها، حيث بدأت موجة المشاعر الوطنية تتأجج في صفوف الشباب، وخصوصاً الطلبة، منذ أواسط الثلاثينيات من القرن الماضي، بسبب التخلف الذي كان يعانيه المجتمع، وتبعية البلاد للسيطرة الأجنبية